الغرفة الجهويّة بقفصة

تقرير حول الرقابة المالية على بلدية نفطة

- تصرّف 2017 -

في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

بلدية نفطة

أُحدثت بلدية "نفطة"، في ما يلي البلديّة، بمقتضى الأمر المؤرّخ في 25 ديسمبر 1919 وتبلغ مساحتها 1500 كم^2 ويبلغ عدد سكّانها 21731 نسمة وذلك حسب التّعداد العام للسكّان والسّكنى لسنة 2014 المنجز من قبل المعهد الوطني للإحصاء.

وبلغ عدد أعوانها في موفّى نوفمبر 2018، 106 عونا من بينهم 7 إطارات(أ1وأ2 وأ3). ولم تتعدّ بذلك نسبة التأطير 7 %، وباستثناء الكتابة العامّة فإنّ بقيّة الخطط الوظيفية المنصوص عليها ضمن التنظيم الهيكلي بقيت شاغرة وذلك إلى موفّى شهر نوفمبر 2018.

وقد تم تقديم حسابها المالي والوثائق المدعمة له بتاريخ 16 جويلية 2018 وأجابت البلدية على الاستبيان[1] الموجه لها بتاريخ 31 أوت 2018.

وفي إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية، تولت الدائرة النظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2017 والتحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحة ومصداقية البيانات المسجّلة به إلى جانب التأكد من مدى قدرة البلدية على تعبئة مواردها ومشروعية تأدية نفقاتها.

وشملت الأعمال الرّقابيّة فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات المستخرجة من منظومة "أدب بلديات"[2] علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

الجزء الأول: الرّقابة على الموارد

I. تحليل الموارد

- **موارد العنوان الأول**

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 1.923,666,423د وهي تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية.

[1] تعلق الاستبيان بموارد البلدية وأملاكها.

[2] تم اعتماد منظومة أدب لتحليل النفقات.

وبخصوص المداخيل الجبائية الاعتيادية فهي تتأتّى أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة وعلى إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه وعلى الموجبات والرّخص الإداريّة والمعاليم مقابل إسداء خدمات. وبلغت هذه المداخيل في سنة 2017 ما جملته 577.707,597 د بما يعادل 30,03 % من جملة موارد العنوان الأوّل . ويبرز الجدول الموالي توزيع هذه المداخيل:

أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية	المبلغ (د)	النسبة (%)
المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	288.073,787	49,86
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	57.242,910	9,90
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	232.390,900	40,22
المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	-	-
المجمـوع	**577.707,597**	**99,99**

أمّا "المعاليم على العقارات والأنشطة" التي تمثّل أهمّ عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017 فقد بلغت قيمتها الجملية حوالي 288,073 أ.د وهو ما يعادل نسبة 14,73% من القيمة الجمليّة لموارد العنوان الأوّل. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكوّنات هذه المعاليم ونسبها.

المعاليم على العقارات والأنشطة	المبلغ (د)	النسبة من المداخيل على العقارات والأنشطة (%)	النسبة من المداخيل الجبائية الاعتيادية (%)
المعلوم على العقارات المبنية	39.696,308	13,77	6,87
المعلوم على الأراضي غير المبنية	4.279,222	1,48	0,74
المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجاريّة أو المهنية	87.864,825	30,50	15,20
المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	148.365,000	51,50	25,68
المعلوم على النزل	6.305,384	2,18	1,09
معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات	1.563,048	0,54	0,27
المجمـوع	**288.073,787**	**99,98**	**49,85**

ويتّضح من خلال الجدول أعلاه أنّ المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية تمثل أهم مورد بالنسبة للبلدية بقيمة 148.365,000 د في سنة 2017 أي ما يناهز 25,68 % من جملة المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة للبلديّة تليها المداخيل بعنوان المبالغ المتأتية من المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية بقيمة 87.864,825د أي ما يمثل 15,20% من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية والمعاليم المتأتية من العقارات المبنية بقيمة 39,696 أ.د أي ما يمثّل 6,87% من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية. أمّا المداخيل المتأتيّة من المعلوم على الأراضي غير المبنية ومن المعلوم

على النزل، فقد كانت على التّوالي في حدود 4,279 أ.د و 6,305 أ.د أي ما يمثّل تباعا 0,74 % و 1,09 % من هذه المداخيل. في حين لم يتعدّ نصيب المداخيل المحقّقة بعنوان معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات نسبة 0,27 % من مجموع المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وبلغت القيمة الجملية لتثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما قدره 70.199,899 د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنيّة في حدود 64.250,936 د والمعلوم على الأراضي غير المبنيّة بمبلغ 5.948,963 د.

كما بلغت القيمة الجمليّة لبقايا الاستخلاص بعنوان العقارات المبنية 616.992,829 د وهو ما يساوي 32,07 % من جملة موارد العنوان الأوّل للبلديّة خلال سنة 2017.

وباعتبار البقايا للاستخلاص البالغة قيمتها في موفّى سنة 2016 ما قدره 644.445,193 د، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 714.645,092 د في سنة 2017. وحقّقت البلديّة استخلاصات بقيمة 43.975,530 د في سنة 2017 بعنوان الفصول المثقّلة من العقارات أي بنسبة استخلاص لم تتعدّ 6,15 %. كما لم تتعدّ نسبة استخلاص كلّ من المعلوم على العقارات المبنيّة والمعلوم على الأراضي غير المبنيّة على التّوالي 5,55 % و0,60 %.

ولئن ارتفع مؤشر الاستقلالية المالية بالنّسبة لبلدية نفطة للسنة المالية 2017 (66,21%) مقارنة مع سنة 2016 (61,97%) إلاّ أنّ هذه النسبة تظل دون مستوى الحدّ الأدنى لمؤشر الاستقلاليّة الماليّة المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة الذي تمّ ضبطه في حدود 70 %.

- **موارد العنوان الثاني:**

ناهزت القيمة الجمليّة لموارد العنوان الثاني لبلديّة نفطة ما قدره 1.460,736,399 أ.د تتأتّى من الموارد الذّاتيّة والمخصّصة للتنمية بنسبة 91,27% والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة 8,99 %.

II. الرقابة على تحصيل الموارد

أ) تقدير الموارد

لوحظ أنّ البلديّة توفّقت عموما في إحكام تقدير مواردها باستثناء التقديرات بعنوان مداخيل كراء عقارات معدّة لنشاط صناعي ومداخيل الملك البلدي التي بلغت نسب انجازها على التّوالي 0 % و 7,38 %. ويبين الجدول الموالي نسبة إنجاز تقديرات موارد العنوانين الأول والثاني من قبل البلدية خلال سنة 2017:

البيان	التقديرات (د)	الإنجازات (د)	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأول (د)	2.000000,000	1.923666,423	96,18
-المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	343000,000	288073,787	83,98
-مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	71000,000	57242,910	80,62
-مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	194000,000	232390,900	120
مداخيل جبائية اعتيادية أخرى	1000,000	0	0
مداخيل الملك البلدي	211000,000	15587,009	7,38
المداخيل المالية الاعتيادية	1.180,000,000	1.330,371,817	112,74
مجموع موارد العنوان الثاني (د)	2.119.425,719	1.569.425,719	74,04
الموارد الخاصّة للبلديّة	1.535,251,936	1.333,294,938	86,84
موارد الاقتراض	-	-	-
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	131.441,461	131.441,461	100

ب) المعاليم على العقارات والأنشطة

– توظيف المعاليم

تضمّن جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية 5382 عقارا بالنسبة لسنة 2017 بلغت قيمة المعاليم الموظّفة عليها 64.250,936 دينار. وقد أسفرت مقارنة عدد المساكن المدرجة مع نتائج التعداد العام للسّكان والسّكنى لسنة 2014 (5827 عقار) عن ملاحظة نقص في تثقيل 445 فصل ضمن الجدول المذكور.

وخلافا لمنشور وزير الداخلية عدد 19 بتاريخ 28 مارس 2002 حول تنمية الموارد البلدية الذي حثّ على التنصيص ضمن جداول تحصيل المعاليم على البيانات التي من شأنها أن تساعد في سير الاستخلاص، لوحظ عدم دقة البيانات المدرجة بجداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والأراضي الغير مبنية من حيث عناوين المطالبين بالأداء (غياب أسماء الأنهج والترقيم والاكتفاء بذكر الحي).
تجدر الإشارة إلى أنّ بلديّة نفطة توفّقت خلال سنة 2017 في إنهاء الإحصاء العشري للفترة 2017-2026 وإعداد جداول تحصيل المعاليم على العقارات والأنشطة وتثقيلها بعنوان سنة 2018.

و أفادت البلديّة ضمن إجابتها على تقرير الدّائرة أنّه تمّ تدارك عديد الإشكاليّات بخصوص دقّة البيانات المتعلّقة بالمتساكنين المطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنيّة والمعلوم على المؤسّسات ذات الصبغة الصناعيّة أو التّجارية أو المهنيّة خلال انجاز الإحصاء العشري للفترة 2017-2026.

- **التأخير في تثقيل جداول تحصيل**

لوحظ تأخير في تثقيل جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة انجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة حيث تم تثقيل الجداول المذكورة بتأخير بلغ 57 يوما ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول	تاريخ الإحالة من البلدية إلى القابض	تاريخ الإحالة من القابض إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ تثقيل جدول التحصيل	التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي من كل سنة بحساب اليوم
جدول المعلوم على العقارات المبنية	27 جانفي 2017	17 فيفري 2017	27 فيفري 2017	57
جدول المعلوم على الأراضي غير المبنية	28 جانفي 2017	17 فيفري 2017	27 فيفري 2017	57

والبلديّة مدعوّة إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية بتوزر.

وأوضحت البلديّة أنّ التأخير في إعداد جداول التّحصيل بعنوان سنة 2017 كان بسبب إشكالات تقنية تعلّقت بتركيز منظومة جديدة للتصرّف في الموارد الجبائيّة، حيث لم تتمكّن من استكمال إدراج جميع بيانات الإحصاء العشري 2017-2026 ممّا حدا بسلطة الإشراف الإذن للبلدية بمواصلة العمل بالمعطيات الخاصة بالإحصاء السابق للفترة 2007-2016.

- **إجراءات التّتبّع والاستخلاص**

نصّ الفصل 28 خامسا من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولى المحاسب العمومي المكلف بالاستخلاص حال تعهده بالدين تبليغ إعلام للمدين يتضمن دعوته لخلاص جملة المبالغ المطلوبة" إلاّ أنه تبيّن أن عدد الإعلامات التي تم توجيهها للمطالبين بالأداء على العقارات المبنية خلال سنتي 2016 و2017 قد بلغ على التوالي 705 و 1164 من جملة 5256 و5382 فصلا أي بنسبة تغطية بلغت على التّوالي 13,41 % و21,63 %. أمّا بالنسبة للمعلوم على الأراضي الغير مبنية، لم تتول البلديّة خلال الفترة 2015-2017 توجيه إعلامات للمطالبين بالأداء المذكور. ومن شأن هذه الوضعية أن لا تساعد البلدية على تعبئة مواردها وتحسين نسب الاستخلاص.

وتمّ بخصوص بعض الفصول المثقلة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية توجيه 470 إنذارا خلال سنة 2017.

وتقتضي إجراءات الاستخلاص الجبرية ضرورة إجراء اعتراضات إدارية وعقل (تحفظية وتنفيذية) بخصوص الفصول التي لم يتم استخلاص المعاليم المستوجبة رغم توجيه إنذارات بشأنها، إلاّ أنّه لم يتم إجراء أي اعتراضات أو عُقل خلال سنة 2017 بالنّسبة للمعاليم على العقارات.

وقد ساهمت النقائص المتعلقة بضُعف عدد الإعلامات وعدم مواصلة إجراءات الاستخلاص الجبرية في ضعف نسب استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية التي لم تتعدّ على التوالي 6,04% و 7,38%. ويبرز الجدول الموالي مبالغ الإستخلاصات وبقايا الإستخلاص بعنوان هذين المعلومين:

المعاليم /المداخيل	التثقيلات بالدينار	الاستخلاصات بالدينار	نسبة الاستخلاص (%)	بقايا الاستخلاص بالدينار
المعلوم على العقارات المبنية	656.689,137	39.696,308	6,04	**616.992,829**
المعلوم على الأراضي غير المبنية	57.955,955	4.279,308	7,38	**53.676,733**

وجاء في إجابة البلدية والقباضة البلديّة على تقرير الدّائرة أنّ الإشكالية التي تواجهها البلديّة خلال السنوات الأخيرة تتمثّل في نقص الإطار البشري من أعواد عدول الخزينة حيث يتوفّر عدل خزينة واحد مكلّف باستخلاص مبالغ التّثقيلات الخاصّة ببلديّتي نفطة وحزوة وكذلك الأموال الراجعة للدّولة ممّا لا يُمكّنه من توزيع الإعلامات وإجراء التّتبّعات. وقد راسلت البلديّة سلطة الإشراف بهذا الخصوص دون تلقيّ أيّ إجابة في الغرض.

ومن جانب آخر، وفي إطار إحكام متابعة استخلاص الديون الراجعة للجماعات المحلية وإضفاء النجاعة المرجوة على أعمال التتبع نصت المذكرة العامة عدد 3 الصّادرة في 08 جانفي 2007 على جملة من الإجراءات تتمثل بالخصوص في التخلي عن تسجيل عمليات الاستخلاص ضمن جداول التحصيل وضرورة مسك جذاذات[3] حول وضعية المطالبين بالأداء تُدوّن بها المعطيات المتعلقة بالمبالغ المستخلصة. وخلافا لذلك لوحظ أنّه لا يتم مسك جذاذات بالنسبة للمطالبين بالأداء ويتم تسجيل المعطيات المتعلقة بعمليات الاستخلاص المنجزة ضمن جداول التحصيل. ومن شأن هذا الوضع أن لا يضمن شمولية المعطيات وصحتها ويحول دون إعداد قوائم مفصلة بخصوص بقايا الاستخلاص موزعة حسب المدينين وأقدميّة الدّيون وهو ما يضاعف من مخاطر سقوط هذه الديون بالتقادم.

[3] إجراء خاص بالقباضات غير المجهزة بالإعلامية ولا تعتمد نظام الجذاذات.

ومن شأن تركيز منظومة التّصرف في موارد الميزانيّة Grb recettes بالقباضة البلديّة أن يُساعد على حُسن متابعة واستخلاص موارد البلديّة.

- توظيف الخطايا

اقتضى الفصلان 19 و34 من مجلة الجباية المحلية على أنه تستوجب المبالغ المثقلة لدى قبّاض المالية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية خطية تساوي 0,75 % عن كل شهر تأخير أو جزء منه تحتسب ابتداء من غرة جانفي من السنة الموالية للسنة المستوجب بعنوان المعلوم. إلاّ أنّ القباضة البلديّة بنفطة، على غرار سنة 2016، لم تلتزم بتطبيق خطايا التأخير على المبالغ المستخلصة بعنوان المعاليم المذكورة. ومن شأن التصرف على هذا النّحو أن يحول دون استخلاص مبالغ مالية إضافيّة لفائدة البلدية.

وأكّدت البلديّة في إجابتها على هذا التّقرير أنّه اعتبارا لتوفّر عدل خزينة واحد بالقباضة الماليّة بنفطة لم يساعد على إعلام كافة المطالبين بالأداء في الإبّان ممّا يترتّب عنه تحجّج المُطالبين بعدم إعلامهم بالمبالغ المُستوجبة للدّفع.

– الاستخلاصات بأذون وقتية

يقتضي ضمان شفافيّة الحسابات الماليّة الفصل بين المبالغ المستخلصة عن طريق أذون استخلاص وقتيّة والمبالغ المستخلصة عن طريق أذون استخلاص نهائيّة إلاّ أنّه لوحظ بخصوص المقابيض المنجزة بعنوان المعاليم على العقارات المبنيّة وعلى الأراضي غير المبنيّة إدماج مبالغ التّثقيلات عن طريق أذون وقتية بالنسبة لـ61 فصلا بقيمة ناهزت 1.741 د ضمن المقابيض المنجزة عن طريق أذون نهائية بالحساب المالي.

وقد أشارت البلديّة ضمن إجابتها أنّه تمّ تلافي الإخلال سالف الذّكر خلال السّنة الماليّة 2018.

ت) مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي

حثّ منشور وزير الداخليّة عدد 16 المؤرّخ في 2 أكتوبر 2013 المتعلّق بتدعيم قدرات التصرّف للجماعات المحليّة البلديات على تنمية مواردها الذاتيّة الجبائية وغير الجبائية من خلال استغلال الطاقة الجبائية المتاحة لديها وذلك من خلال إحكام عمليات جرد وإحصاء مختلف أصناف المعاليم وتحسين مردود الاستخلاصات وخاصّة في ما يتعلّق بمعلوم الإشغال الوقتي للطريق العام باعتباره يوفّر طاقة جبائية هامّة غير مستغلّة بالمستوى المطلوب، إلاّ أنّ البلديّة لم تحرص على ضبط قائمة شاملة ومحيّنة للمحلات الخاضعة لمعلوم الإشغال الوقتي للطريق العام بالنسبة لتصرّف سنة 2017. وأدّى التصرّف على هذا النحو إلى تسجيل نقائص في مستوى توظيف المبالغ المستوجبة بهذا العنوان حيث لم تتمكّن من تحقيق أيّ موارد بهذا العنوان خلال سنة 2017.

يُشار إلى أنّ البلدية تولّت خلال سنة 2018 إعداد جداول مراقبة تخص معاليم الإشغال الوقتي للطريق العام خاصّة من طرف أصحاب المقاهي والمطاعم وآلات توزيع الوقود والأكشاك بلغت القيمة الجمليّة للمبالغ المُضمّنة بها 17,834 أ.د.

وفي ما يخص الموارد المتأتية من معلوم الإشهار بواسطة اللافتات واللوحات الإشهارية ذات الصبغة التجارية والعلامات والستائر والعارضات واللافتات المثبتة أو البارزة أو المُنزّلة بالطريق العام على واجهات المحلات المعدة للتجارة والصناعة والمهن، تولّت البلدية ضبط قائمة بـ147 مؤسسّة بلغت قيمة الديون المتخلّدة بذمّتها بعنوان سنة 2017 حوالي 8,55 أ.د.

ث) التصرّف في الأملاك

- متابعة وحماية الأملاك العقاريّة البلديّة

خلافا لمقتضيات منشور وزير الداخلية عدد 37 بتاريخ 6 جويلية 1998 حول تحديد واستقصاء الملك البلدي وتسجيله لوحظ عدم حرص بلدية نفطة على حماية أملاكها العقارية وتسجيلها. حيث لا تمتلك سندات ملكية في شأن جميع مُمتلكاتها يُذكر على سبيل المثال قصر البلدية والسّوق المركزية والملعب البلدي. كما لم تعمل البلديّة على تحيين دفاتر الملك البلدي. والأكيد أنّ هذه الوضعية لا توفّر الحماية القانونية الكافية للحفاظ على هذه الممتلكات وإثبات استحقاقها في صورة النّزاع.

وجاء في ردّ البلديّة أنّها بصدد التّنسيق مع أملاك الدّولة للحصول على شهائد ملكيّة في العقارات القديمة لاستكمال إجراءات تسجيلها.

- عدم التقيّد بالإجراءات في مجال استخلاص ديون كراء المحلات

تقتضي المذكرة العامة عدد 33 لسنة 2009 حول تحسين مردود كراء العقارات الراجعة للجماعات المحلية ضرورة اتخاذ إجراءات الاستخلاص الجبري لكل دين من الديون المتخلدة بهذا العنوان، إلاّ أنّه لم يتم الإلتزام بما جاء بهذه المُذكّرة ممّا انجرّ عنه ارتفاع بقايا الاستخلاص المتعلّقة بها إلى 214.850,373 أ.د.
يشار إلى أنّ القباضة البلديّة تولّت خلال الفترة 2015-2017 انجاز عُقل وإنذارات في شأن 12 متسوّغا من المتلدّدين في خلاص معاليم الكراء.

وأفادت البلديّة في ردّها على هذا التّقرير أنّ المجلس البلدي باشر حملة لاستخلاص معينات الكراء المُتخلّدة بذمّة المتسوّغين وإتمام الإجراءات القانونية ضدّ المتلدّدين منهم ممّا نتج عنه تحسّن نسبة الإستخلاص بهذا العنوان مع نهاية سنة 2018.

الجزء الثاني: الرقابة على النفقات

- **هيكلة نفقات البلديّة**

بلغت نفقات العنوان الأول 1.866,878 أ.د سنة 2017 تُمثّل منها نفقات التأجير العمومي نسبة 74,95 % وهو ما يتجاوز نسبة 55 % المرجعية المحددة من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة ممّا يحدّ من هامش التّصرّف لدى البلديّة.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 1.521,525 أ.د. وتتوزع هذه النفقات بين الاستثمارات المباشرة والنفقات المسددة من الاعتمادات المحالة في حدود على التوالي 817,262 أ.د و131,441 أ.د.

الجدول رقم.1:نفقات الميزانية لسنة 2017

البيان	المبلغ(د)
نفقات العنوان الأول	
التّقديرات	1.943.000,000
الإنجازات	1.854.557,982
نسبة الانجاز (%)	95,44
نفقات العنوان الثاني	
التقديرات	1.723.693,397
الإنجازات	1.521.524,835
نسبة الانجاز (%)	88.27

الجدول رقم2: خلاص الديون

الفصل	الفقرة	بيان النفقات	جملة المتخلدات (د)	النفقات المتعهد بها سنة 2017 (د)
2.201	**80**	تسديد المتخلدات		
		متخلدات تجاه الشركة الوطنية لتوزيع البترول	0	0
		متخلدات تجاه الشركة التونسية للكهرباء و الغاز.	55.000,000	55.000,000
		متخلدات تجاه الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	15.000,000	15.000,000
		متخلدات تجاه اتصالات تونس	0	10.000,000

متخلدات تجاه المطبعة الرسمية	0	0
متخلدات تجاه شركة الخطوط	0	0
متخلدات تجاه شركة التونسية للتأمين و إعادة التأمين	0	0
متخلدات تجاه الوكالة الوطنية لحماية	0	0
متخلدات تجاه الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات	0	0
متخلدات تجاه الوكالة البلدية	0	0
متخلدات تجاه مؤسّسات عمومية	0	11.000,000
متخلدات تجاه الخواص	923,773	1500,000
جملة الفقرة 80	**70.923,773**	**92.500,000**

- **تأدية النفقات:**

وفقا لأحكام الفصل 41 من مجلة المحاسبة العمومية لا تصرف النفقات إلا لمستحقيها وذلك بعد إثبات استحقاقهم لها وثبوت قيامهم بالعمل المطلوب. غير أنه تبين أحيانا عدم إرفاق فواتير المزودين بأذون تسليم وعدم الإشهاد بتسلّم المواد بها وهو ما لا يضمن التأكد من احترام قاعدة العمل المنجز. ويُذكر من ذلك الأمر بالصرف عدد 37 بتاريخ 21 أوت 2017 (الاعتناء بالبناءات) والأمر بالصّرف عدد 25 بتاريخ 31 أوت 2017(شراء الوقود لوسائل النقل).

وبخصوص نفقات الفصل 01/06/2201 (شراء الوقود لوسائل النقل) تبيّن عدم إرفاق وثائق الصرف بقائمات تفصيلية لوسائل النقل التي تمّ بشأنها فوترة كميات الوقود تحدد بصفة دقيقة موضوع استعمال وسيلة النقل وصفة السائق ممّا يعيق متابعة كيفية التصرّف في كميّات الوقود المقتناة والتثبت من إسنادها على الوجه الصحيح.

ولوحظ بخصوص الفصل المتعلق بمصاريف "تعهد وصيانة وسائل النقل" أنه لم يتم في أغلب الحالات التنصيص بالفواتير على الرقم المنجمي لوسائل النقل المنتفعة بقطع الغيار وهو ما يعيق عملية مراقبة هذا النوع من المصاريف. ويذكر في هذا الصدد الأمر بالصرف عدد 49 بتاريخ 12 أكتوبر 2017 (الفاتورة عدد 04 بتاريخ 12 أكتوبر2017) والأمر بالصرف عدد 51 بتاريخ 20 أكتوبر 2017 (الفاتورة عدد 6310 بتاريخ 20 سبتمبر 2017) والأمر بالصرف عدد 41 بتاريخ 30 أوت 2017 (الفاتورة عدد 01 بتاريخ 30

أوت 2017) والأمر بالصرف عدد 32 بتاريخ 10 جويلية 2017 (الفاتورة عدد 362/17 بتاريخ 09 فيفري 2017).

ومن جانب آخر، نصت المذكرة العامة لوزير المالية عدد 48 بتاريخ 17 ماي 1999 و المتعلقة بصرف النفقات العمومية على أن لا تتجاوز المدة الفاصلة بين إصدار الأمر بالصرف و خلاص النّفقات الـ 10 أيام، إلا أنّ محاسب البلدية لم يتقيد بهذا الإجراء في بعض الحالات و يُذكر مثلا:

بيان النفقة	أمر الصرف		تاريخ الدفع
	العدد	التاريخ	
الإعتناء بالبناءات	29	22 جوان 2017	7 أوت 2017
	38	25 أوت 2017	8 سبتمبر 2017
	4	1 مارس 2017	16 مارس 2017
شراء الوقود لوسائل النّقل	3	1 مارس 2017	16 مارس 2017
تأمين وسائل النّقل	65	12 ديسمبر 2017	29 ديسمبر 2017
تعهّد وصيانة وسائل النّقل	8	30 مارس 2017	4 ماي 2017
لوازم المكاتب	2	5 ماي 2017	16 ماي 2017

من جانب آخر، ينصّ الفصل 269 من مجلة المحاسبة العموميّة والأمر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرّخ في 19 نوفمبر 2012 المتعلّق بمراقبة المصاريف العموميّة أنّ عقد النفقات العمومية لا يتم إلاّ بعد الحصول على تأشيرة مراقب المصاريف العمومية. غير أنّه تبيّن عدم إرفاق وثائق الصرف الواردة على الدائرة بالوثيقة التي تثبت الحصول على تأشيرة مراقب المصاريف وتمّ الاكتفاء بذكر رقم التأشيرة على الأمر بالصرف. ويعيق هذا الإجراء عملية التحقق من احترام مبدأ التأشيرة المسبقة. ويبرز الجدول المُوالي بعض الحالات في هذا الخصوص:

ببان النفقة	الأمر بالصرف		المبلغ(د)
	العدد	التاريخ	
استهلاك الكهرباء والغاز	63	29 نوفمبر 2017	57.406
أكساء العملة وأعوان الاستقبال	43	11 سبتمبر 2017	14989,658
الاتصالات الهاتفيّة	53	1 نوفمبر 2017	2197,885
الاعتناء بالبنايات	11	24 أفريل 2017	315
الاعتناء بالبنايات	20	19 ماي 2017	707
الاعتناء بالبنايات	4	1 مارس 2017	290
الاعتناء بالبنايات	5	15 مارس 2017	70
تعهّد وصيانة وسائل النّقل	51	20 أكتوبر 2017	3339

تعهّد وصيانة وسائل النّقل			49	12 أكتوبر 2017	400
تعهّد وصيانة وسائل النّقل			50	16 أكتوبر 2017	246,400

وبلغت القيمة الجمليّة للنّفقات التي تحمّلتها البلدية بعنوان "تدخّلات لفائدة الجمعيّات الرّياضيّة" 12 أ.د تمّ صرفها في شكل منح ومساهمات لفائدة بعض الجمعيّات. ولوحظ في هذا الشّأن أنّ البلديّة أسندت منحا بقيمة 11 أ.د دون إرفاق الأوامر بالصّرف قرارات اللّجنة الفنيّة لإسناد التّمويل العمومي بالبلديّة.

وتبيّن من خلال فحص مختلف الفواتير المرفقة للأوامر بالصرف أنّه لا يتم في أغلب الحالات تسجيل هذه الفواتير بمكتب الضبط وهو ما يحول دون التثبّت من دفع مستحقّات المزوّدين في الآجال القانونيّة المحدّدة بخمسة وأربعين يوما كما ورد بالأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 المتعلّق بضبط طرق خلاص نفقات التصرّف فضلا عن احترام الأولوية في خلاص المزودين والتثبت من شمولية الفواتير الواجب خلاصها.

الجزء الثّالث: الخلاصة والتوصيات

خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف بعنوان سنة 2017 من شأنها أن تؤثر على مصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي لبلدية نفطة.

وقصد تلافي النقائص التي تم الوقوف عليها سواء فيما يتعلق بتعبئة الموارد أو إنجاز النفقات توصي الدائرة باتخاذ جملة من التدابير التي من شأنها أن تساعد على تنمية الموارد الذاتية للبلدية وتحسين التصرف في الميزانية:

-الحرص على إحكام إعداد جداول التحصيل وتحيينها دوريا باستغلال كافة الآليات القانونية المتاحة لها بمجلة الجباية المحلية بما يضفي عليها الشمولية والصحة وذلك فضلا عن السهر على تثقيل هذه الجداول في الآجال القانونية.

-العمل على توظيف كافة المعاليم المستوجبة من خلال إعداد قائمات سنوية في المطالبين بالأداء واتخاذ الإجراءات الضرورية لتحصيل المبالغ المستحقة.

-إرساء آليات تنسيق بين مختلف المصالح الفنية ومصلحة الأداءات قصد استغلال البيانات المتوفرة لتحيين مختلف جداول التحصيل وتوظيف المعاليم المستحقة.

-تفعيل أعمال التتبع الجبرية لتحسين نسب استخلاص المعاليم على العقارات.

-اتخاذ التدابير الضرورية لتسوية وضعية العقارات التي لا تملك البلدية في شأنها سندات ملكية ومباشرة إجراءات تسجيلها بدفاتر الملكية العقارية في أقرب الآجال.

-الالتزام بالقواعد والإجراءات والآجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها مع الحرص على تقديم وثائق الإثبات المؤيدة لها طبقا للصيغ القانونية الجاري بها العمل.

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و التنمية
ولايـــة تـــوزر
بلديـــة نفطـــة
***
عـــــدد / 389

نفطة في : 20 ديسمبر 2018

من رئـيس بلدية نـفطــة

إلى السيــد: رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بقفصة

الموضوع : حول الإجابة على تقريرأولي بخصوص الرقابة المالية على حسابات بلدية نفطة لسنة 2017.

المرجع: إحالتكم عدد 44 بتاريخ 14 ديسمبر 2018 .

(((((O)))))

وبعد ، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه للتقرير الأولي بخصوص الرقابة المالية على حسابات بلدية نفطة لسنة 2017 .
أتشرف بإفادة الجناب بإجابة البلدية و المضمنة بالنقاط التالية :

الجزء الأول : الرقابة على الموارد

I- تحليل الموارد

- موارد العنوان الأول

في الفقرة الخاصة بضعف إستخلاص الموارد الجبائية ،فإن الإشكالية التي تواجهها البلدية خلال السنوات الإخيرة تتمثل في نقص الإطار البشري من أعوان عدول الخزينة حيث يوجد عدل خزينة واحد مكلف بإستخلاص مبالغ التنقيلات الخاصة ببلدتي نفطة وحزوة و كذلك أموال الدولة وهوما لا يمكنه من توزيع الإعلامات و إجراء التتبعات لعدد حوالي 6 ألاف فصل لبلدية نفطة و حدها (تثقيلات الأداء على العقارات المبنية و الغير مبنية و معاليم التسويغ للمحلات ....)
كما أن عدم وجود قابض مالية لبلدية نفطة لم يساعد البلدية على تعبأ ة كافة مواردها و متابعة الإستخلاصات بصفة مدققة وشاملة نظرا لكثرة الأعباء الموكلة إلى السيد قابض المالية بنفطة محتسب بلدية نفطة رغم المجهودات الجبارة التي يقوم بها هذا الأخير لتحسين نسب الإستخلاصات و تطوير الموارد الذاتية للبلدية .

- موارد العنوان الثاني :

هي في الجملة تتكون بالأساس من الإعتمادات الغير موظفة في إطار البرنامج السنوي التشاركي

II- الرقابة على تحصيل الموارد

أ) تقرير الموارد

البلدية تملك عقار صناعي و حيد (محل صناعي لمشاريع الينابيع) كان مسوغا وتعلقت بالكاري و تم إخلاء المحل عن طريق حكم قضائي حيث تم إدراج إعتمادات الميزانية ، غير أنه لم يتسنى للبلدية تسويغه بعنوان سنة 2017 نظرا لوجود تشققات بالمبنى (السقف) مما تطلب العمل على توفير إعتمادات لإجراء إختبار و القيام بعملية الإصلاح بصفة جوهرية قبل كراءه.
بالنسبة للأملاك التجارية فقد باشر المجلس البلدي الجديد حملة الإستخلاص معينات الكراء المتخدة بذمة المتسوغين و إتمام الإجراءات القانونية ضذ المتلكئين منهم مما حسن نسبة الإستخلاص بهذا الفصل مع نهاية السنة الحالية .

ب) المعاليم على العقارات و الأنشطة

- توظيف المعلوم

لقد تم تدارك عديد الإشكاليات المتمثلة بنقص المعطيات الخاصة بدقة البيانات للمتساكنين المطالبين بالأداء على العقارات المبنية و مبنية الغيرو الأداء على المؤسساتذات الصبغة الصناعية أو المهنية أو التجارية خلال الإحصاء العشري الجديد 2017-2026 مع إنطلاق العمل بجداول التحصيل الجديدة لسنة 2018 .

- التأخير في تثقيل جداول التحصيل

نظرا لعدم إلمام الأعوان بصفة سريعة بالبيانات و المعطيات الواردة بالمنظومة الجديدة لجداول التحصيل و التي إنطلق العمل بها مع بداية سنة 2017 حيث بقت البلدية تعمل على إستكمال تحصيل البيانات الخاصة بالإحصاء العشري الجديد لتشغيلها خلال بداية سنة 2017 دون التوصل للحصول على مساعدة المركز الوطني للإعلامية غيرأنه العديد الإشكاليات التي تم ذكرها وقع الإذن مع نهاية شهر جانفي 2017 للبلدية من طرف وزارة الإشراف بمواصلة العمل بالإحصاء القديم في إنتظار إستكمال جداول التحصيل الجديدة وهو مايفسر التأخير الحاصل في إحالة الجداول على السيد قابض المالية بنفطة محتسب بلدية نفطة .

- إجراءات التتبع و الإستخلاص

إشكالية وجود عدل خزينة واحد لقباضة المالية بنفطة لم يساعد على إتمام إجراءات التتبع المطلوبة نظرا لكثرة العمل و التقصي الحاصل في الأعوان . مع الإشارة و إن البلدية كانت قد راسلت السيد وزير المالية في هذا الموضوع و لكن دون الحصول على أية إجابة

- توظيف الخطايا :

إعتبارا للنقص الحاصل بعدول الخزينة لا يتم بالتالي إعلام كافة المطالبين بالأداء في الإبان و هو ما يترتب عنه تحجيج المطالبين بعدم إعلامهم المبالغ المستوجبة للدفع . و البلدية ستعمل مع السيد القابض للنظر في إمكانية تسخير أعوان من البلدية للقيام بعملية التبليغ و بالتالي إتمام إجراءات التتبع المطلوبة في إنتظارتوفر الأعوان من أهل الإختصاص بالتنسيق مع السيد القابض في هذا الصدد

- الإستخلاصات بأذون وقتية :

لقد تم تلافي هذا الإشكال خلال السنة الحالية بالنسبة للأداء على العقارات المبنية و الغير مبنية و إفرد التثقيلات ضمن أزمة تكميلية .

- مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي :

منذ بداية سنة 2018 تم إعداد جداول مراقبة لمختلف المعاليم البلدية .غير أن الإشكال يبقى في التنفيذ و ذلك بتفعيل جهاز الشرطة البلدية و ردع المخالفين و إلزامهم بإستخراج التراخيص الازمة في الغرض .

ت) التصرف في الأملاك :

- متابعة و حماية الأملاك البلدية :

بصدد التنسيق مع مصالح أملاك الدولة للحصول على شهائد ملكية في العقارات البلدية القديمة لإستكمال إجراءات تسجيلها .

- عدم التقيد بالإجراءات في مجال إستخلاص ديون كراء المحلات :

خلال موفى سنة 2018 شرعت البلدية بإستدعاء المتسوغين للمحلات البلدية و العمل على تسوية الملف حالة بحالة مع إتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتلكئين .

الجزء الثاني : الرقابة على النفقات

- ***هيكلة نفقات البلدية*** :

بالنسبة لنفقات العنوان الأول فإن التأجير يستأثر بحوالي 70% منها و البقية في مجملها نفقات وجوبية تمثل حوالي 30% من جملة النفقات ا.

- البلدية تحيل النسخ الخاصة بالتعهد بالنفقة مع الإذن بالتزويد و الإذن بالدفع و كل الوثائق المثبتة للعاملين تبعا لإجراءات القنونية المعمول بها على السيد قابض المالية بنفطة محتسب بلدية نفطة . هذا و سيتم تلافي الإشكال الخاص بمؤيدات الصرف التي تحال على الدائرة الجهوية للمحاسبات بالتنسيق مع السيد اقابض المالية بنفطة و السيد أمين المال الجهوي بتوزر .

و إن بلدية نفطة إذ تأكد على ما تجده في فرع مؤسستكم من دعم و إرشاد لما فيه خير سير المرفق العمومي، مع الحرص الدائم على أخذ كل الملاحظات و التوصيات الواردة بالتقرير يعين الإعتبار و العمل على تلافي النقائص و الإخلالات حسب ما تسمح به الإمكانيات البشرية للبلدية غايتنا في ذلك تطوير العمل البلدي في الجانب المالي و ترشيد إستغلال كل الإمكانيات المتاحة .

و في الأخير تقبلوا سيدي الكريم فائق عبارات التقدير و الإحترام .

والســـــــــــــلام

رئيس البلديـــة
مراد الأسود

قابض الماليـــة بنفطـــة
محتسب بلدية نفطة